

محضر جلسة الدورة التمهيدية
الأولى لسنة 2017
المعقدة يوم الخميس 2017/01/19

في يوم الخميس 19 جانفي 2017 على الساعة العاشرة صباحا بمقر قصر البلدية تم عقد الدورة التمهيدية الأولى لسنة 2017 برئاسة السيد كمال قليعي رئيس النيابة الخصوصية وباستدعاء شخصي موجه لكل الأعضاء . هذا وحضر الجلسة كل من السادة الناصر قليعي، عبد القادر عبدالواحد ، خليفة عابدي والستة فوزية تليلي .
كما حضرها السيد الكاتب العام للبلدية وعدد من المواطنين .

افتتح الجلسة السيد كمال القليعي رئيس النيابة الخصوصية مرحبا بالحاضرين مشيرا إلى الحضور المحتشم للمواطنين بما أنها دورة المواطن لعرض كل الإشكاليات وطرح كل المشاكل المتعلقة بالمنطقة البلدية ثم قام بتقديم لمحه عامة عن المشاريع البلدية ومستوى تقدمها.

بالنسبة للمشروع التشاركي بخصوص إعادة وتهيئة مقر سوق الجملة بطريق القيروان فان البلدية في انتظار الموافقة المبدئية بخصوص 70 ألف دينار من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية .

أما بخصوص ترميم البلدية وتهيئتها وصلت نسبة الأشغال 98 %. كما تم تخصيص مبلغ 50 ألف دينار لإصلاح الطرقات بالأخص حي الصنوبر وطريق تونس حسب الأولويات .

كذلك أشار السيد رئيس النيابة الخصوصية إلى حصول البلدية على شاحنة في إطار الصفقة الإيطالية . أما بالنسبة لمشروع SONEDE المتمثل في تغيير القنوات التي انتهت صلاحيتها يعد مكسبا للمنطقة البلدية رغم انه الحق ضررا بالطريق العام وهم الآن في طور إصلاح الطريق حسب ما جاء في الاتفاقية المبرمة . ثم تمت إحالة الكلمة إلى السادة الحضور :

- السيد عبد الله الزنافي : طلب تركيز إشارات مرور للتخفيف من السرعة بالأخص عند مفترق الطريق بجانب منزل الهداي المزروعي الذي تسبب في عدة مشاكل وأشار إلى عدم وجود قنوات صرف مياه أمام المحكمة كما اقترح سخانات تدفئة للإدارة البلدية . كما طلب من

السيد رئيس النيابة مراقبة وسائل النقل الإدارية واستعمالها لغايات إدارية بحثه وذلك للحفاظ على المصلحة العامة للبلاد وفي خصوص وسائل النقل التي تعرض على البتة وجد السيد عبد الله من الضروري صيانتها قبل عرضها على البتة فربما كانت صالحة ولا تستحق التفويت فيها. واختتم تدخله بضرورة ضغط المجتمع المدني على السلطة للانتباه لمطالب متسكني منطقة الوسلياتية وذلك بالقيام بمظاهرات سلمية منظمة ومرخص فيها من طرف وزارة الداخلية.

الصادق عبادوى : طلب صيانة الطرقات بلدية الوسلاطية خاصة منها طريق الصنوبر وطريق تونس لأنها باتت مهترئة ولا يمكن السير فيها. كما اقترح إقامة مأوى سيارات لتنظيم حركة الجولان داخل المنطقة وفي نفس الوقت يوفر موطن شغل للعاطلين عن العمل ويعود بالفائدة على الموارد المالية للبلدية كما طالب بإقامة مخفض للسرعة أمام مدرسة الصنوبر لحماية أبنائنا من مخاطر الطريق. وأشار إلى ضرورة وعي المواطنين بالحفاظ على نظافة المحيط وضرورة المشاركة في العمل البلدي وذلك عن طريق إقامة صندوق للتبرعات . كذلك بالنسبة لعملة الحظائر وجب إعادة توزيعهم على الإدارات .

- نعم بوراوي :طالب بتوفير مرافق عمومية لتوفير مواطن شغف للشبابCNAM/CNSS/: ك

ذلك تطرق لموضوع الروضة الذي أصبح يعد موضوع حديث الساعة وانه بات مطلب ملح لأهالي المنطقة نظراً لمواطن الشغل الذي يستطيع أن يخلقه وعلى النيابة أن تفوت فيها عن طريق التسويغ.

- عادل فتيه : أشار إلى تقصير النيابة في موضوع دار الخدمات

- عبد القادر عبدالواهبي: ضرورة تحالف المجتمع المدني والسياسيين والنيابة للمطالبة بالإسراع في إنشاء منطقة صناعية.

• التعهدات:

بين السيد رئيس النيابة الخصوصية بخصوص تركيز إشارات المرور سيتم تخصيص جزء من الميزانية لتركيز هذه العلامات.

أما بخصوص ربط المحكمة بقنوات صرف للمياه فهذا ليس من مشمولات الإدارة البلدية ووجب على المحكمة مراسلة المعندين بالأمر لمعالجة هذا الإشكال.

أما بخصوص حسن التصرف في وسائل النقل فهذا مما لا شك فيه لأن جميع وسائل النقل لا تخرج من مأوى السيارات الخاصة بالبلدية إلا تحت إذن بامورية .

أما بخصوص إصلاح طريق حي الصنوبر لقد تم رصد مبلغ 50 ألف دينار وهو يبقى مبلغ محتملاً ولا يمكن أن يكفي جميع المناطق، سيتم إصلاح بعض الطرقات بحي الصنوبر وهناك بعض الطرقات في حي السلام التي تستوجب التدخل العاجل سنقوم بإصلاحها لكن هذا يبقى رهيناً بالمبلغ المرصود كما أشرنا سابقاً .

وبخصوص مقترح مخفض السرعة أمام مدرسة الصنوبر فسيؤخذ هذا المطلب بعين الاعتبار لسلامة أبنائنا التلاميذ من مخاطر الطريق كذلك اقتراح مأوى سيارات داخل المنطقة البلدية سيؤخذ هو الآخر بعين الاعتبار وسيعرض على السادة المستشارين في اقرب دورة .

أما بخصوص موضوع الروضة أكد رئيس النيابة الخصوصية أن القضية لا تزال جارية بالمحكمة ولا تستطيع البلدية التفويت فيها أو تبتيتها إلا عند الفصل النهائي في القضية ومن هناك سيتم فتح باب المشاركة للجميع دون استثناء أي مشارك .

أما بخصوص دار الخدمات البلدية قامت بتهيئة المقر وذلك حسب ما جاء في محضر الجلسة لكن الإشكال يبقى عالقاً في إكمال بقية الإجراءات مع الإدارة الجهوية للشئون الاجتماعية والبلدية ليس لها أي دخل في تعطيل بقية الإجراءات .

وبذلك رفعت الجلسة في حدود الساعة الواحدة إلا ربع .

